شباط 2017

جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

حزب الاتحاد الديمقراطي والنظام السوري شراكة أم صراع؟

تقرير
تحليلي

جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

مؤسسة مستقلة متخصصة في إصدار المعلومات وعمل الدراسات، والأبحاث المتعلقة بالشأن السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي، والقانوني في منطقة الشرق الأوسط، والمتعلقة بالشأن السوري بخاصة، بحيث يمد جسوراً للمسؤولين وصناع القرار في كافة تخصصات الدولة، وقطاعات التنمية، لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المتوازنة المتعلقة بقضايا المنطقة، وذلك بتزويدهم بالمعطيات والتقارير العلمية الواقعية الدقيقة.

جميع الحقوق محفوظة
لمركز جسور للدراسات
© 2016

تركيا - غازي عنتاب

info@jusoor.co
www.jusoor.co

المحتويات

تمهيد 3
تاريخ العلاقة 4
دوافع تحسن العلاقة بين العمال الكردستاني والنظام 4
العلاقة بعد تأسيس حزب الاتحاد الديمقراطي 8
العلاقة بعد عام 2011 9
المحور العسكري 9
المحور السياسي 10
المحور الاقتصادي 11
دوافع تحسن العلاقة بين الطرفين 12
مستقبل العلاقة 13

تمهيد

مرّت العلاقة بين حزب الاتحاد الديمقراطي pyd والنظام السوري بمراحل متعددة، وكادت أن تصل قبل الثورة السورية إلى مرحلة القطيعة، وخاصةً بعد استلام (حزب العدالة والتنمية) للحكم في تركيا وما تلاه من تحسن في العلاقات السورية-التركية، إلّا أنّ الثورة السورية كانت بدايةً لمرحلة أخرى وجديدة من العلاقة بين الطرفين، وأخذت مناحي متعددة استفاد منها الطرفان على الصعيد المحلي، وعلى الصعيد الاقليمي والدولي.

فتح النظام المجال للحزب وكوادره بداية بالعودة إلى سورية، بعد أن كان تنظيماً محظوراً، وأتاح له حمل السلاح وإعلان تنظيمه المسلح، ثم انتقل بعد ذلك إلى مرحلة الشراكة العسكرية والأمنية، حيث أصبح الطرفان يقومان بحملات عسكرية بشكل مشترك، فيما تولّى الحزب مسؤولية قمع المعارضين للنظام في مناطقه، وتولّى بنفسه مواجهة المظاهرات المناوئة للنظام.

لكن العلاقة التي بدأت على شكل رعاية من طرف النظام لمجموعة صغيرة مشردة في الجبال بدأت تأخذ أشكالاً أخرى في المرحلة اللاحقة، فالنظام الذي بدأ هذه العلاقة في 2011 كواحدة من اوراق لعبه لم يعد قادراً على الإمساك بزمام الأمور في معظم أنحاء سورية، وتحوّل إلى طرف بين متصارعين متساوين في القوة تقريباً، وأصبح قراره رهيناً لفاعلين أجانب كثر، والحزب الذي دخل في هذه العلاقة في عام 2011 باحثاً عن موطئ قدم أصبح قوة عسكرية مهابة، وأضحى شريكاً لفاعلين أجانب، بعضهم من رعاة النظام نفسه!

وتطرح هذه المتغيرات على الطرفين ضرورة إعادة النظر في أسس العلاقة القائمة بين الطرفين، فإمّا أن يذهب الطرفان إلى مواجهة عسكرية مباشرة، وسوف تكون مضرّة بمصالح الطرفين، فلا الحزب قادر على الاستغناء عن رعاية النظام الاقتصادية والسياسية والعسكرية، ولا النظام قادر عسكرياً على السيطرة على المناطق الكردية، ولا يتحمّل أصلاً الدخول في صراع ذي كلفة سياسية باهظة!

ويحاول هذا التقرير دراسة الأسباب التي ساعدت الطرفين على بناء العلاقة، وبما يستدعي دراسة العلاقة بين النظام والحزب الأم: العمال الكردستاني، وشكل العلاقة وتشابكاتها، ويحاول استقراء المستقبل الممكن للعلاقة.

تاريخ العلاقة

تعود جذور العلاقة بين النظام السوري وحزب الاتحاد الديمقراطي إلى سبعينات القرن الماضي، وبالتحديد عام 1979، وهو العام الذي دخل فيه (عبد الله أوجلان) زعيم حزب العمال الكردستاني pkk إلى سورية[1]، حيث لقي فيها ترحيباً من قبل النظام السوري، واستقر في دمشق متنقلاً بينها وبين معسكرات الحزب في سورية، ولبنان بكل حرية ودون مضايقات.

أخذ دعم النظام السوري لحزب العمال الكردستاني صوراً كثيرة، فقد فتح النظام المجال أمامه لتوسيع قاعدته الشعبية بين أكراد سورية[2]، ونشْر أفكاره بحرية وحماية من الأجهزة الأمنية السورية. وعقد الحزب مؤتمره الأول سنة 1981 على الأراضي السورية، وكذلك مؤتمره الثاني سنة 1982. وبعد إعلان الحزب لبدء عملياته العسكرية أو ما يسميه بـ "الكفاح المسلّح" ضد تركيا في 1984/8/15 كان للنظام السوري باعاً طويلاً في دعم الحزب لوجستياً وعسكرياً، فقد استخدم الحزب معسكراً للتدريب كان تابعاً للفصائل الفلسطينية في البقاع اللبناني لتدريب عناصره الذين كانوا يمرون بسهولة ودون مضايقات من سورية إلى لبنان، وبعد إغلاق المعسكر المذكور سنة 1992 فتح النظام السوري ثلاث معسكرات أخرى ضمن الأراضي السورية، وهي معسكرات (صحنايا، وشبعا، والنشّابيّة). وقد تدرب فيها آلاف من عناصر الحزب، وتم تصديرهم للجبال في تركيا أو إقليم كردستان العراق، وتحت إشراف المخابرات السورية. بالإضافة إلى تجول كوادر حزب العمال الكردستاني غير السوريين، والذين لا يملكون تصاريح أو جوازات سفر تخولهم بالدخول لسورية بكل حرية أمام أعين أجهزة الأمن السورية، وكانوا هؤلاء يقومون بتجنيد آلاف الشباب للقتال ضمن صفوف الحزب.

دوافع تحسن العلاقة بين العمال الكردستاني والنظام

تعود أسباب العلاقة القوية التي شهدتها الفترة ما بين (1979-1998) بين حزب العمال الكردستاني والنظام السوري إلى عدة أسباب، أهمها:

1. رغبة النظام السوري في استخدام الحزب كورقة ضغط على تركيا، والتي كانت علاقته معها متدهورة آنذاك.
2. الدعم الروسي لحزب العمال الكردستاني، والذي يعود بشكل رئيسي إلى الخلافات بين روسيا ودول (حلف الناتو)، والذي تعدّ تركيا دولة رئيسية فيها، وكذلك خلافات قديمة تصل جذورها إلى عهود (السلطنة العثمانية)، فكان كوادر حزب العمال يجدون الكثير من التسهيلات في روسيا، من قبيل

[1] تأسس حزب العمال الكردستاني في 1978/11/28 على يد عدة شخصيات كان أبرزهم (عبد الله أوجلان، مظلوم دوغان، كمال بير) في تركيا، ولجأ (عبد الله أوجلان) إلى سوريا سنة 1979، بينما توفي الآخران في السجون التركية.

[2] مازال حزب الاتحاد الديمقراطي يستفيد من قاعدة حزب العمال الكردستاني الذي أسسها أثناء سماح النظام له بالعمل دون ازعاجات ما بين عام (1979 و حتى 1998)، فمعظم القاعدة الشعبية للاتحاد الديمقراطي هي إرث ورثه من العمال الكردستاني.

تسهيلات المرور والإقامة؛ وحتى الحصول على الأسلحة. وأثّر التقارب الروسي مع حزب العمال على تقارب النظام السوري معه أيضاً.

3. الوجود العلوي الكردي ضمن قيادات حزب العمال الكردستاني، رغم رفض الحزب لاتهامه بالطائفية، فكثير من قيادات حزب العمال الكردستاني هم (علويون أكراد)[3]، وخاصة من منطقة (ديرسم) [والتي تُسمى في تركيا تونجلي]. وقد كان نصف الحاضرين تقريباً في المؤتمر التأسيسي للحزب من الأكراد العلويين، ومن القيادات العلوية الكردية على سبيل المثال: (مظلوم دوغان) أحد مؤسسي الحزب، و(جميل بايك) القيادي العسكري في الحزب حالياً، كما أن العنصر النسائي العلوي يُسيطر على الجناح النسائي للحزب تماماً[4] (انظر الجدول رقم -1-).
4. محاولة النظام استخدام حزب العمال الكردستاني لخلق المشاكل لإقليم كردستان العراق، وخاصة بعد عام 1991 وفرض حظر الطيران على مناطق شمال وجنوب العراق من قبل الولايات المتحدة، وإعلان الحكم الذاتي في (إقليم كردستان العراق)، وهذا ما حدث بالفعل، فقد ساءت العلاقة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب العمال الكردستاني، وتصارعا حتى سنة 1998؛ وهو عام خروج عبد الله أوجلان من سوريا. وأدّى الاقتتال بين الطرفين الكرديين إلى مقتل المئات آنذاك، ومازالت نتائجها تظهر حتى اليوم في سوء العلاقة بين الإقليم وحزب الاتحاد الديمقراطي.

لم تدم العلاقة بين الطرفين جيدة هكذا، ففي عام 1998 هددت تركيا بالتدخل عسكريا في سورية إن لم تسلّم سورية (عبد الله أوجلان) لها، وبالفعل قام النظام السوري بطرد (عبد الله اوجلان) من سورية، والذي خرج منها في 1998/10/10، واستقر فيه المكان في العاصمة الكينية (نيروبي) بعد عدة محطات وعواصم عالمية لم تستقبله، وتم اعتقاله "خطفه" من نيروبي في 1999/2/15 بعملية مشتركة بين المخابرات التركية والأمريكية ويقال كانت بمشاركة الموساد الإسرائيلي الذي كان حينها على علاقة طيبة مع تركيا.

[3] يؤكّد تاريخ الحزب وواقعة وتحالفاته وجود الاتجاهات الطائفية عند عناصره العلويين، وتسربت في الآونة الأخيرة معلومات عن مشاكل بين معسكر جميل بايك العلوي والذي يؤيد النظام السوري، وبين جناح مراد قرة يلان (الكردي السني) الذي كان يريد وضع حد لهذا التعاون.
[4] يعيد بعض المراقبين العلاقة الجيدة بين حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا وحزب الاتحاد الديمقراطي، وبين حزب الوحدة والنظام، إلى طائفة سكرتير حزب الوحدة (محي الدين شيخ آلي) وهو كردي علوي من عفرين.

علاقة حزب العمال و حزب الاتحاد الديمقراطي مع النظام السوري

1978 — تأسيس حزب العمال الكردستاني

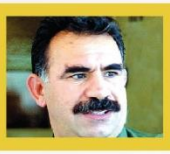

1998 — خروج عبد الله أوجلان من سورية بطلب من النظام السوري

2002 — تحسن العلاقات السورية - التركية والنظام يسلم تركيا المئات من عناصر حزب العمال

2003 — تأسيس حزب الاتحاد الديموقراطي

2004 — تأسيس وحدات حماية الشعب التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي بشكل سري

2011 — عودة صالح مسلم إلى مناطق سيطرة النظام في سورية، و معه حوالي 900 من كوادر الحزب من جبال قنديل

2012 — الإعلان بشكل رسمي عن وجود وحدات حماية الشعب

2012 — وحدات حماية الشعب تقمع المتظاهرين المعارضين لنظام الأسد

2012 — وحدات حماية الشعب تسيطر على حقول النفط في منطقة الجزيرة

2016 — الإعلان عن الفيدرالية الكردية في شمال سورية (إقليم روج آفا)

2016 — اشتباكات بين وحدات حماية الشعب وقوات النظام في الحسكة والقامشلي

الجدول رقم -1-

بعض القيادات العلوية في حزب العمال الكردستاني

الاسم	المنصب
مظلوم دوغان	من مؤسسي الحزب الأوائل، توفي في سجن ديار بكر.
كسيرة يلدرم	من مؤسسي للحزب، وحضرت المؤتمر التأسيسي، وهي زوجة عبد الله اوجلان قبل أن يطلقها، وانسحبت من الحزب عام 1986
ساكنة جانسيز	من مؤسسي الحزب، وحضرت مؤتمره التأسيسي، وتم اغتيالها في 2013 بباريس
علي حيدرقيطان	عضو الهيئة الرئاسية العامة في منظومة المجتمع الكردستاني، ومن مؤسسي الحزب، وحضر مؤتمره التأسيسي.
جميلة مرغيت	من قيادات الحزب، وهي زوجة علي حيدر قيطان.
محمد قره سونغو	قيادي من الصفوف الأولى، ومن المؤسسين، حضر المؤتمر التأسيسي للحزب وقتل في جبال قنديل
محمد خيري دورموش	قيادي في الحزب ومن المؤسسين له. توفي في سجن ديار بكر.
تشتين غونغور	قيادي في حزب العمال الكردستاني، وكان مسؤول منظمة أوروبا للحزب، اغتيل في السويد عام 1984
شاهين دونماز	من مؤسسي الحزب، وحضر مؤتمره التأسيسي. قُتل في استنبول عام 1990
رضا آلتون	من مؤسسي الحزب، وحضر مؤتمره التأسيسي.
هاميلي يلدرم	من مؤسسي الحزب، وحضر مؤتمره التأسيسي.
شاهين دونمز	من مؤسسي الحزب، وحضر مؤتمره التأسيسي.
مصطفى قره سو	عضو الهيئة المركزية لحزب العمال الكردستاني منذ عام 1990

كما تم توقيع اتفاق (أضنة)[5] بين الحكومتين السورية والتركية في تشرين الأول من عام 1998، والتي تقضي في بند من بنودها بقيام النظام السوري باعتقال كوادر حزب العمال الكردستاني غير السوريين وتسليمهم لتركيا، وبالفعل سلّم النظام منذ 1998 وحتى 2010 ما يقارب (100) من كوادر حزب العمال الكردستاني لتركيا، بما فيهم شخصيات كبيرة مثل (خبات آمد) مسؤول الحزب في سورية، والذي يقضي حالياً عقوبة المؤبد في تركيا. وأصبح الحزب محظوراً في سورية.

[5] سوريا الوعد، في الذكرى 14 لتوقيعه: "الحقيقة" تنشر نص "اتفاق أضنة" بين سوريا وتركيا مع ملاحقه السرية: https://goo.gl/sJLLjv :

أدّت هذه الإجراءات المتتالية إلى دفع الحزب لسحب آلاف من كوادره إلى جبال قنديل، أما عناصره السوريون فقد توقف معظمهم عن النشاط بسبب ملاحقات الأجهزة الأمنية لهم ومنعهم من ممارسة أي عمل سياسي.

ورغم هذا المشهد من سوء العلاقة بين الطرفين؛ حافظت قيادات الحزب على علاقة جيدة مع النظام، فقد زار (جميل بايك) عضو الهيئة التنفيذية والرجل الثاني في حزب العمال الكردستاني دمشق عدة مرات بعد 1998.

وانعكس استمرار هذه العلاقة في تعامل أدبيات الحزب حتى اليوم مع مرحلة حافظ الأسد. فعلى سبيل المثال ما قاله (مراد قره يلان) عضو الهيئة التنفيذية للحزب، والرجل الأول للحزب بعد اعتقال أوجلان، في إحدى لقاءاته الإعلامية عن العلاقة الجيدة والحميمية بين النظام السوري وحزب العمال الكردستاني أثناء حكم (حافظ الأسد) وتبريرهم للأسد قيامه بطرد (أوجلان) من سورية وتسببه باعتقاله، ورغبته في عودة العلاقة إلى سابق عهدها، يقول قره يلان: "..من جانبنا، لا زلنا حتى هذه اللحظة، نقدِّر ونثمِّن عالياً مواقف الرئيس حافظ الأسد. ونرغب بأن تعود الحرارة لتلك العلاقات، على الأسس السابقة نفسها..."[6].

العلاقة بعد تأسيس حزب الاتحاد الديمقراطي

شهد عام 1997 ظهور مشروع تأسيس حزب كردي سوري باسم (التجمّع الديمقراطي الكردي السوري)، وتم إطلاق المشروع بالتعاون بين المخابرات السورية وكوادر من حزب العمال الكردستاني؛ ليكون مظلةً سورية لحزب العمال، وليبرر النظام وجود الحزب بأنّه حزب سوري لا علاقة له بالخارج، وبالفعل تم الإعلان عن الحزب في 1998/12/10، أي بعد خروج أوجلان من سورية بما يقارب الشهرين، وكان يرأس الحزب (مروان زركي)، وهو شخصية كردية مقربة من المخابرات السورية، وكان كل من (عمر أوسي) عضو مجلس الشعب السوري حالياً، و(صالح مسلم) الرئيس المشترك لحزب الاتحاد الديمقراطي حالياً، أعضاءٌ في المكتب السياسي في ذلك الحزب حينها، ولكن اتفاقية أضنة، وتحسن العلاقات التركية السورية، أدّت إلى إفشال مشروع الحزب.

في عام 2003 تأسس حزب الاتحاد الديمقراطي في جبال (قنديل) من رحم حزب العمال الكردستاني، وكان تأسيس حزب الاتحاد الديمقراطي جزءاً من حركة إصلاحية ضمن حزب العمال الكردستاني. وتضمنت الحركة الإصلاحية تأسيس أحزاب في كل من أجزاء كردستان الأربعة، ففي عام 2002 تأسس حزب الحل الكردستاني (PÇDK) وهو جناح العمال الكردستاني الخاص بالعراق، وفي 2003 تأسس حزب الاتحاد الديمقراطي (pyd) وهو جناح العمال الكردستاني في سورية، وفي 2004 تأسس حزب الحياة الحرة الكردستاني(PJAK) وهو جناح العمال الكردستاني في إيران، وعُقدت جميع المؤتمرات التأسيسية لتلك الأحزاب في جبال (قنديل)، وجميع قيادات تلك الأحزاب هي قيادات سابقة في حزب العمال الكردستاني.

[6] رئيس اللجنة التنفيذية لـ"حزب العمال الكردستاني" اتهم "العدالة والتنمية" بخداع الأكراد، صحيفة الحياة، 2007/7/31:
https://goo.gl/NcWPZN

وبالتالي فإنّ حزب الاتحاد الديمقراطي شكّل امتداداً طبيعياً لفكر وسياسات حزب العمال الكردستاني، وورث علاقاته المحلية والإقليمية.

لم يختلف تعامل النظام السوري مع حزب الاتحاد الديمقراطي عن تعامله مع حزب العمال الكردستاني pkk فقد بقي محظوراً، وبقيت قياداته ملاحقة، وازداد ضغط النظام على الحزب بعد استلام بشار الأسد للحكم وتحسن العلاقات السورية-التركية، وخاصة بعد استلام (حزب العدالة والتنمية) للحكم في تركيا عام 2002، ووصل عدد معتقلي الحزب في السجون السورية لما يقارب (1400) معتقل، ووصل عدد الذين سلمتهم سورية لتركيا حوالي (100) كادر. ومع ذلك فقد بقيت هناك علاقة خفية بين الحزب والقيادة السورية وخاصة القيادة الأمنية، فقد شهدت دمشق زيارات عديدة لـ (جميل بايك) الرجل الثاني في حزب العمال الكردستاني. ولكن ما كان واضحاً قبل الثورة السورية أنّ العلاقة بين الطرفين كانت في فتور مستمر بسبب التقارب السوري التركي المستمر على جميع الأصعدة، ولكن مع بدء الثورة السورية بدأ الطرفان يعودان لسابق عهدهما وكأنّ شيئاً لم يكن.

العلاقة بعد عام 2011

توضحت العلاقة بين حزب الاتحاد الديمقراطي والنظام السوري بشكل كبير بعد عام 2011، ويمكن ملاحظة هذه العلاقة على جميع الأصعدة والمجالات. وسنحاول تناول كل محور بشكل منفصل:

المحور العسكري

تأسست "وحدات حماية الشعب" في 2012 بالمناطق الكردية في سورية في وقت كان للنظام وجود بكافة فروعه الأمنية في تلك المناطق، وقدّمت الفروع الأمنية لها تسهيلات كثيرة من ناحية غض النظر عن معسكراتها التدريبية، وعمليات التجنيد التي كانت تقوم بها في المناطق الكردية، بل وأطلقت يدها في تلك المناطق لتصبح هي الآمر الناهي رغم وجود مؤسسات النظام الأمنية والخدمية.

وبالمقابل، قدّمت الوحدات خدمات أمنية وعسكرية للنظام، شملت الوقوف ضد المظاهرات بل وضرب المتظاهرين أكثر من مرة لتصل إلى درجة قتلهم كما حدث في عامودا في 2013/6/27، والتصدّي لمقاتلي المعارضة، كما حصل في 2012/11/8 عندما دخلت بعض فصائل المعارضة المسلحة إلى مدينة رأس العين، ودخلت وحدات حماية الشعب إلى جانب النظام في المعارك ضد تلك الفصائل.

تطورت العلاقة العسكرية بين الطرفين كثيراً، فبالإضافة إلى تعاون الطرفين في قتال تنظيم الدولة في ريف الحسكة خلال أعوام 2013-2015، أي حتى تأسيس قوات سورية الديمقراطية وبدء التحالف بدعم وحدات حماية الشعب في قتالها ضد تنظيم الدولة، كان للنظام ووحدات حماية الشعب علاقات أثرت على مسار الكثير من المعارك بين النظام والجيش الحر وخاصةً في حلب وريفها، فقد كان النظام يستخدم مواقع وحدات حماية

الشعب لقصف مواقع تابعة للجيش الحر، بل وكثيراً ما كانت وحدات الحماية هي التي تقوم بقصف فصائل الجيش الحر وتقف إلى جانب النظام، وكان لوحدات حماية الشعب دوراً كبيراً في قطع طريق "الكاستيلو" وفرض حصار على أحياء حلب الخاضعة لسيطرة فصائل الجيش الحر.[7]

وانتهت هذه العلاقة إلى حالة من التكامل والشراكة بين الطرفين، حيث يمكن اليوم مشاهدة حواجز النظام ووحدات حماية الشعب أو الأسايش -وهي الجهاز الأمني التابع للإدارة الذاتية- متقاربة وأحياناً متلاصقة، فالمربع الأمني في القامشلي والذي تتركز فيه مواقع النظام الأمنية لا يبعد سوى أمتاراً قليلة عن مواقع الإدارة الذاتية، وفي الحسكة كذلك الأمر؛ فحواجز الطرفين قريبة ويمر كل طرف من حواجز الآخر بأريحية ودون مشاكل ومضايقات، بالإضافة إلى تنقل عناصر النظام (الأمنية والعسكرية والسياسية) بين القامشلي والحسكة دون أن تسبب لهم حواجز الاسايش ووحدات حماية الشعب أية مشاكل أو إعاقات[8].

المحور السياسي

فتح النظام على الصعيد السياسي للحزب بعد عام 2011 المجال من جديد لنشر أفكاره وإعادة قاعدته الشعبية، فقد دخل ما يقارب (900) من كوادر الحزب[9]، والذي قدِموا من جبال (قنديل) للعمل في المناطق الكردية في سورية، وبدأوا بالتواصل مع قواعدهم الشعبية القديمة (التي ورثوها من حزب العمال الكردستاني)، وعاد (صالح مسلم) الذي كان مطلوباً من قبل الأمن السوري إلى المناطق الكردية في أيار/مايو 2011 قادماً من جبال (قنديل)، دون أن يتعرض لأي ازعاجات من قبل الأجهزة الأمنية. وجاءت عودته بالتزامن مع أول ظهور علني وواضح للحزب وكوادره على الأرض، وبداية تعرّضهم للمتظاهرين في المناطق الكردية.

ولم تقتصر "الصلاحيات" الواسعة التي منحت للحزب على المواطنين الأكراد، بل تعدّتها إلى أجهزة النظام الأمنية نفسها، فكثيراً ما تتحاشى "الشرطة" و"فرع أمن الدولة" الدخول في مشاكل مع كوادر الحزب، وفي حالة حدوث مشكلة فإنّ الأوامر تأتي بضرورة انسحاب الفروع الأمنية والتزامها الصمت والتهدئة[10].

ولم يقم النظام من جهته بإنكار هذه العلاقة ودأب إعلامه على الإشادة "ببطولات" وحدات حماية الشعب، ويصفهم بـ "الأكراد الشرفاء والوطنيين"، وكان الإنكار مقتصراً على الطرف الثاني –حزب الاتحاد الديمقراطي- الذي كان ينكر دائماً وجود علاقة بينه وبين النظام السوري. إلا أنّ الكثير من تصريحات المسؤولين كانت تقول

---

[7] معهد واشنطن، فابريس بالونش، القوات الكردية تدعم الأسد في حلب، 2016/7/29:
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/kurdish-forces-bolster-assad-in-aleppo

[8] يخضع الطريق الواصل بين القامشلي والحسكة بمعظمه لسيطرة الأسايش ووحدات حماية الشعب، ويمر عناصر النظام وقياداته الأمنية بمن فيهم المحافظ وبعض الضباط الكبار من تلك الحواجز إلى القامشلي والعكس بشكل سلسل.

[9] العدد المذكور بحسب احصائية غير رسمية، وإنما وردت على لسان بعض الكوادر أثناء الاجتماعات والتجمعات الجماهيرية.

[10] العديد من الضباط والمسؤولين في الشرطة والأمن اعترفوا بذلك بعد انشقاقهم، وهم كثر.
كوورد ووتش، مقابلة مع محمود الناصر، ضابط مخابرات سوري سابق من رأس العين، 2014/4/27:
http://www.kurdwatch.org/?a3117

غير ذلك، ومنها ما قاله محافظ الحسكة السابق (محمد زعال العلي) خلال لقاء تلفزيوني على القناة الفضائية السورية إنّ الحكومة السورية قدمت الكثير من الخدمات للإدارة الذاتية، وهم كذلك قدموا الكثير من الخدمات بالمقابل، ويصف المحافظ القيادي في حزب الاتحاد الديمقراطي وحركة المجتمع الديمقراطي (آلدار خليل) بالشخصية الوطنية[11]. وكذلك فإنّ الحاكم المشترك لمقاطعة الجزيرة (حميدي دهام الهادي) وخلال (منتدى الحوار الديمقراطي السوري) الذي عُقد في مدينة الرميلان بمحافظة الحسكة في تشرين الأول من عام 2016 خاطب بشار الأسد وأمام مسؤولي الإدارة الذاتية بالسيد الرئيس[12].

اضافة إلى كل ما ذكر فإنّ مؤسسات النظام الخدمية ما زالت تعمل في مناطق سيطرة الحزب، وما زالت تقوم بأعمالها الروتينية اليومية بالتنسيق من المؤسسات التابعة للإدارة الذاتية، وتقوم كل جهة على حدة بمنح الرواتب لموظفيها، كما أن (المحاكم) التابعة للنظام ما زالت تعمل في معظم المدن الكردية، باستثناء (كوباني)، ومازال القضاة يمارسون فيها أعمالهم بتسيير الأمور القانونية للكثير من معاملات السوريين في تلك المناطق.

المحور الاقتصادي

استفاد حزب الاتحاد الديمقراطي ومؤسساته العسكرية والخدمية الملحقة به كثيراً من دعم النظام اقتصادياً لهم بشكل مباشر أو غير مباشر، فالبدايات كانت بتسليمه مهمة الاشراف على توزيع "المحروقات والخبز"، حيث كان الحزب يقوم بزيادة سعرها لصالحه، ومن ثم تم تسليمه حقول النفط في منطقة الجزيرة –الرميلان و حولها– وكذلك معمل الغاز المنزلي في منطقة (السويدية) إلى حزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب منذ 2012 وهو من يقوم بإنتاج النفط وبيعه والاستفادة من تلك الأموال، وعلى الرغم من عدم وجود أرقام دقيقة حول كمية النفط التي يتم بيعها يومياً من قبلهم فإنّ عوائد بيع النفط بحسب بعض التقديرات لا تقل عن 10 ملايين دولار شهرياً[13]. وكذلك فإنّ عدد اسطوانات الغاز التي يتم إنتاجها من معمل غاز السويدية يتراوح وسطياً بين (7000-15000) اسطوانة غاز يومياً، واختلاف الرقم يكون بحسب كمية الغاز التي يتم استخراجها بالترافق مع استخراج النفط، وتباع الاسطوانة الواحدة بسعر (2000) ليرة سورية، أي إنّ ايرادات الغاز فقط تتراوح بين (14-30) مليون ليرة سورية يومياً.

---

[11] يوتيوب، محافظ الحسكة يتحدث عن علاقة النظام بحزب الاتحاد الديمقراطي:
https://www.youtube.com/watch?v=ZsnCG4TY1jU
المقابلة كاملةً، قناة اليوتيوب للفضائية السورية، لقاء خاص مع محافظ الحسكة محمد زعال العلي:
https://www.youtube.com/watch?v=KFZQI2y0G38

[12] زمان الوصل، حاكم الجزيرة بالإدارة الذاتية يخاطب الأسد بـ"سيادة الرئيس"، 2016/10/2:
https://www.zamanalwsl.net/news/73980.html
يوتيوب، أورينت نيوز، مؤتمر الرميلان: حميدي دهام الهادي يدعو الأسد بـ "السيد الرئيس"، 2016/10/2:
https://www.youtube.com/watch?v=kD2QrOHOqow

[13] مجلة صور، فريد ادوار، حقول الرميلان تُدار بخبراتٍ كُردية، وآبارٌ نفطيّةٌ ما تزال تحت إشراف شركاتٍ أجنبيّة:
https://goo.gl/4rc7l4

ورغم سيطرة الحزب ومؤسسته العسكرية على تلك الحقول، فما زال موظفو النظام يداومون ويشرفون على إنتاج الغاز والنفط من تلك الحقول ويتقاضون رواتبهم من النظام السوري[14].

وإلى جانب حقول النفط، فقد سلم النظام للحزب مساحات واسعة من مزارع الدولة في منطقة ديريك/المالكية، ويقوم الحزب بزراعتها والاستفادة من إنتاجها، كما تم تسليمه عدد من مخازن (صوامع) الحبوب في محافظة الحسكة.

دوافع تحسن العلاقة بين الطرفين

كان لعودة العلاقة بين الطرفين بعد الثورة السورية أسباب عديدة أهمها:

- حاجة النظام إلى تنظيم كردي قوي وحليف له ليستعين به في المناطق الكردية، كبديل عن ميليشياته التي أسسها في المناطق الأخرى، وكان الحزب هو الخيار الأفضل عنده بسبب العلاقة التاريخية بينهما، وكانت لا تزال هناك علاقة بين الطرفين على مستوى القيادات الأمنية.
- رغبة النظام السوري بتحييد المناطق الكردية عن الثورة السورية لإظهار الثورة بشكل طائفي وكأنّها تعبر فقط عن تطلعات (العرب السنة) دون غيرهم من مكونات المجتمع السوري، لذلك سارعت إلى فتح المجال للحزب، ولم تتعرض الأجهزة الأمنية للمظاهرات والنشاطات التي كانت تنظم في المناطق الكردية ضد النظام، بل ترك المهمة للحزب.
- رغبة حزب العمال الكردستاني بإعادة العلاقات مع سورية إلى سابق عهدها، وكذلك الاستفادة من الأوضاع السورية لتحقيق بعض "مصالحه" في المناطق الكردية في سورية، واستعادة قاعدته الشعبية بينهم.
- رغبة حزب العمال الكردستاني pkk بتحقيق مكاسب اقتصادية من خلال تحكمه بالمناطق الكردية في سورية، ليقوم الحزب بتمويل معسكراته في (قنديل).
- رغبة حزب العمال الكردستاني في تخفيف الحصار الذي كان مفروضاً عليه في جبال قنديل قبل عام 2011 بسبب تحسن العلاقات التركية-السورية والتركية-الإيرانية، وكذلك علاقات تحسن علاقات إقليم كردستان العراق مع تركيا، فكانت الثورة السورية فرصة للحزب لتقديم خدماته مقابل تخفيف الحصار عليه.

[14] إلى جانب موظفي النظام يوجد عدد كبير من الموظفين التابعين للإدارة الذاتية أيضاً ويتقاضون رواتبهم منها.

مستقبل العلاقة

لم تعد العلاقة بين الحزب والنظام علاقة تابع ومتبوع كما كانت عليه في عام 2011 و2012، حيث أصبح للحزب داعموه الدوليون الكبار، وتمكّن من بناء علاقات مع متناقضين (الولايات المتحدة وروسيا)، كما أنّ النظام نفسه لم يعد قوياً كما كان في 2011.

وأدّى تغيّر هذه المعادلات إلى ظهور بوادر الخلافات بين الطرفين، حيث شهدت أواخر عام 2016 اشتباكات عديدة بين النظام ووحدات حماية الشعب والأسايش في مدينة الحسكة والقامشلي[15]، وغيّر الطرفان من نوعية خطابهما السياسي نحو الآخر. ولأول مرة بدأ النظام في نهاية 2016 يصف وحدات حماية الشعب والأسايش بأنّهما "الجناح العسكري لحزب العمال الكردستاني الإرهابي"[16].

ولكن من المعتقد أن العلاقة بين الطرفين على المدى القصير والمتوسط لن تصل إلى درجة الصدام الكامل، فما زالت هناك الكثير من المصالح المشتركة بينهما، وخاصةً أن سورية مقبلة على تسوية سياسية عاجلاً أم آجلاً ويريد كل طرف الاحتفاظ بحلفائه، كما أنهما يحتاجان لبعضهما سواء داخل محافظة الحسكة أو خارجها، فالإدارة الذاتية تحتاج للنظام لدفع رواتب آلاف الموظفين الذين لا يزالون يتقاضون رواتبهم من النظام السوري، والإدارة الذاتية لا تستطيع تعويض رواتب هؤلاء الموظفين في حال توقف النظام عن دفع رواتبهم الشهرية، بالإضافة إلى أنّ تلك الرواتب تقوم بدور اقتصادي جيد في المحافظة، وكذلك فإنّ النظام لايزال يحتاج لقوة الحزب الأمنية والسياسية، ولا سيما في حلب وريفها حيث إنّ تلك القوات تقوم بدور المساند لقوات النظام في أرياف حلب، ولا يستطيع النظام تعويض هذه القوات. كما أن الحزب ما زال حليفاً وطرفاً سياسياً في الحلف الإيراني الروسي الذي يتواجد النظام فيه.

وربما تشهد العلاقة بين الطرفين في المدى المتوسط تغييراً في الأهداف والمصالح، فقد كان حزب العمال الكردستاني يسعى من خلال علاقته بالنظام السوري إلى الحصول على دعم لوجستي لقواته التي تقاتل تركيا، أما الآن فقد أصبح الحزب يسعى إلى الحصول على مكتسبات جغرافية وسياسية في سورية، والنظام الذي كان يدعم العمال الكردستاني لاستخدامه كورقة ضغط على تركيا، ومؤخراً على المعارضة السورية أصبح الآن يعي حجم القوة التي وصل إليها الحزب بعد سنوات من تفرده بإدارة المنطقة الكردية واستغلال ثرواتها، فضلاً عن الدعم الروسي والأمريكي لفصيل الحزب العسكري، ولذا فإنّ الطرفان ربما يتّجهان إلى بناء تحالف جديد، يقوم على علاقة بين متساوين، لا يد طولى لأحدهما على الآخر.

---

[15] رويترز، طائرات سورية تقصف للمرة الاولى مناطق تحت سيطرة الأكراد، 2016/8/18:
http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN10T11H?pageNumber=1&virtualBrandChannel=0

[16] وكالة سانا، القيادة العامة للجيش: استفزازات الجناح العسكري لحزب العمال الكردستاني في الحسكة أخذت طابعاً أكثر خطورة ما استدعى رداً مناسباً من الجيش العربي السوري، 2016/8/19:
http://www.sana.sy/?p=419560

Kavalik Mah. Fevzi Çakmak CD.
Sevil Apt. N11 D8, 27060
Gaziantep - Turkey
+90 537 558 5821
info@jusoor.co
www.jusoor.co
@**jusoor**studies